

مدى التزام ديوان المحاسبة الأردني بمعايير المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTOSAI) في ظل أزمة كورونا (Covid-19)

د . عادل حسن النصيرات

الملخص

هدف هذا البحث إلى معرفة مدى التزام ديوان المحاسبة الأردني بمعايير المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTOSAI) في ظل أزمة كورونا (Covid-19)، تشكل مجتمع البحث من ديوان المحاسبة الأردني، أما العينة فتكونت من (١٦٢) مدقق يعملون في الديوان، اعتمد الباحث على نوعين من مصادر المعلومات هما المصادر الثانوية والمصادر الأولية. وتم استخدام المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري واختبار (ت) الإحصائي (T-Test) للمقارنات الثنائية في اختبار فرضية البحث. وأظهرت النتائج أن ديوان المحاسبة الأردني يلتزم بمعايير المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTOSAI) في ظل أزمة كورونا (Covid-19) وبمستوى مرتفع. وأوصى البحث بمنح رئيس ديوان المحاسبة الاستقلالية فيما يتعلق بموازنة الديوان، واختيار الموضوعات الخاضعة للتدقيق وخطة تدقيق الحسابات ونطاق التدقيق وتعيين وإنهاء تعاقد الموظفين في ظل أزمة كورونا (Covid-19).

مفتاح الكلمات: ديوان المحاسبة الأردني، معايير المنظمة الدولية للأجهزة

الرقابية العليا (INTOSAI)، أزمة كورونا (Covid-19)

The Extent of Jordanian Audit Bureau Commitment to Standards of International Organization of Supreme Audit Institutions (INTOSAI) in light Corona Crisis (Covid-19)

Abstract

The aim of research is known the Extent of Jordanian Audit Bureau commitment to standards of International Organization of Supreme Audit Institutions (INTOSAI) in light Corona Crisis (Covid-19), the research pouplation was formed from the Jordanian Audit Bureau, and the sample consisted of (162) auditors working in the Bureau, approved The researcher has two types of information sources: secondary sources and primary sources. The arithmetic means, standard deviation, and (T) statistical test (T-Test) for bilateral comparisons were used in the research hypothesis test. The results showed that the Jordanian Audit Bureau is committed to the standards of the International Organization of Supreme Audit Institutions (INTOSAI) in light of the Corona crisis (Covid-19) and at a high level.

The research recommended granting the President of the Audit Bureau independence with regard to the Bureau's budget, the selection of the subjects subject to auditing, the audit plan, the scope of the audit, and the appointment and termination of the contract of employees in light of the Corona crisis (Covid-19).

Key Words: Jordanian Audit Bureau, Standards of International Organization of Supreme Audit Institutions (INTOSAI), Corona Crisis (Covid-19)

تعريف المصطلحات

ديوان المحاسبة الأردني : هو الجهة الرقابية الأعلى في المملكة الأردنية الهاشمية، تم إنشاؤه بموجب المادة ١١٩ من الدستور الأردني التي نصت "يشكل بقانون ديوان محاسبة لمراقبة إيراد الدولة ونفقاتها وطرق صرفها".

المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة : (INTOSAI)

International Organization of Supreme Audit Institutions

هي منظمة دولية لأجهزة الرقابة العليا (INTOSAI) وهي جهاز دولي مستقل يهدف إلى تشجيع تبادل الآراء والخبرات بين الأجهزة العليا للرقابة، وهذه المنظمة نالت إجماعاً دولياً بأن تكون بمثابة دستور دولي للعمل الرقابي، حيث أنشئت لتشجيع عملية تبادل الآراء والمعرفة والتجارب والعمل كصوت معترف به للأجهزة العليا للرقابة المالية داخل المجتمع الدولي، وتوفير معايير رقابية عالية للقطاع العام، وتعزيز الحكم الرشيد، وتشجيع تطوير قدرات الجهاز الأعلى للرقابة المالية وتحسين أدائه بشكل مستمر لكي تواصل الأداء المتميز مع الاستمرار في تحسين المستوى.

معايير المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (INTOSAI) : هي معايير تعنى بوضع الأسس والمبادئ للرقابة المالية وتسعى إلى تطوير العمل الرقابي بما يتناسب وأهمية هذا المجال في مختلف الدول.

أزمة كورونا (Covid-19) : هي حدث مفاجئ ترتب عليها وجود نوع من التهديد الواضح للوضع الراهن والمستقر، وأدت إلى إحداث تغيير في الأوضاع الطبيعية في العالم وتم اكتشافها فيروس كورونا في مدينة ووهان بمقاطعة هوبي الصينية في ٢٠١٩/١٢/٣١ م، ومنذ ذلك التاريخ بدأ الفيروس بالانتشار السريع وانتقل إلى معظم دول العالم، واعتبر من قبل منظمة الصحة العالمية بأنه جائحة العصر والتي تشكل خطر كبير على الأفراد والمجتمعات، ووصلت أعداد المصابين بهذا الفيروس في بداية شهر أيلول من هذا العام ٢٠٢١ إلى قرابة (٢٢٥,١٧٤,٠٠٠) إصابة حول العالم وأكثر من ٤ مليون وفاة.

المقدمة

لقد تسبب انتشار فيروس كورونا (Covid-19) في أزمة اقتصادية عالمية أدت إلى خسائر كبيرة في أسواق المال العالمية وإغلاق المصانع والشركات والمؤسسات الحكومية والاستغناء عن خدمات العاملين في كثير من القطاعات، وضعف الطلب على السلع والخدمات والتي أدت إلى ارتفاع مديونية بعض الدول، كما قدر خبراء الاقتصاد على أن احتمالية خسائر الجائحة سوف تزيد عن 5 ترليون دولار. (www.wto.org)

والأردن ليس بمعزل عن العالم فقد تأثر بهذه الجائحة اقتصاديا نتيجة لإغلاق معظم القطاعات لمواجهة هذا الفيروس حيث أن خسائر الإغلاق تعني عدم تحصيل للإيرادات مما يؤدي إلى اختلال في الموازنة العامة للدولة.

وقد امتدت آثار انتشار فيروس كورونا كوفيد-19 إلى عدد من أنشطة الحياة الاقتصادية ومنها المحاسبة والتدقيق وخاصة عند العمل في ظروف عدم التأكد والتي ازدادت في ظل تفشي الفيروس، فعند إعداد القوائم المالية ومراجعتها يتم ذلك من خلال الاعتماد على معايير الدولية والتي تأخذ بالاعتبار عند وضع مبادئها بعض التغييرات المتوقعة الحدوث في المستقبل.

وديوان المحاسبة الأردني يعتبر من القطاعات الحكومية الهامة، وتأتي أهميته في خدمة الاقتصاد الوطني للمحافظة على المال العام، والدور الهام والفاعل الذي يقوم به والذي يتمثل في رسالته وهي " المساهمة في تحسين استخدام وإدارة الموارد العامة للدولة لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع من خلال رقابة شاملة مستقلة على القطاع العام. (www.audit-bureau.gov.jo)

ومما لا شك فيه أن ديوان المحاسبة الأردني تأثر بهذه الجائحة من خلال قرارات التعطيل التي اتخذتها الحكومة الأردنية لمواجهة الجائحة، ويعتبر ديوان المحاسبة الأردني عضوا في المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإننتوساي) والتي أطلقت لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية في المنظمة مبادرة الإننتوساي بشأن جائحة فيروس كورونا والتي سترأسها الجهاز الأعلى

للمراقبة المالية والمحاسبة بالولايات المتحدة الأمريكية. وترتكز هذه المبادرة على أهمية دور الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة كمكمل للأجهزة المعنية، وبالأخص في مراجعة البرامج والنفقات، وفي السعي نحو الحد من آثار الجائحة.

مشكلة البحث

لقد اعتبر صندوق النقد الدولي تفشي جائحة كورونا غير مسبوقة في تاريخ البشرية من حيث المدى والأثر على اقتصاديات الدول حتى العظمى منها، حيث اعتبرت بأنها ليست نتيجة خلل اقتصادي في قطاع بعينه، أو في دولة محددة، مثل الأزمة المالية التي بدأت في القطاع العقاري في أميركا عام ٢٠٠٨، فقد صاحبها قدر كبير من الهلع، الذي أضر بالاقتصاد العالمي بشدة، وعلى جانبي العرض والطلب في آن واحد، على جانب العرض، كانت الحاجة للتباعد الاجتماعي سببا في بقاء العمال في منازلهم، وتوقف الرحلات الجوية، وإغلاق المدارس والجامعات والنوادي الاجتماعية والمقاهي والمطاعم، وصعوبة الحصول على مكونات الإنتاج في ظل تشابكات الإنتاج عالميا. (www.imf.org)

ومما لا شك فيه أن هناك أثر لهذه الجائحة على الاقتصاد الأردني والتي جاءت نتيجة للإغلاقات التي قامت بها الدولة والتي شملت كافة القطاعات، ومن هذه القطاعات العامة ديوان المحاسبة الأردني ومن هنا جاءت هذه الدراسة للكشف عن أثر هذه الجائحة على الأساليب والممارسات الرقابية التي يقوم بها الديوان للمحافظة على المال العام وتبرز مشكلة الدراسة من خلال التساؤل التالي: ما مدى التزام ديوان المحاسبة الأردني بمعايير المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTOSAI) في ظل أزمة كورونا (Covid-19)؟

هدف البحث

يهدف البحث بشكل أساسي إلى بيان مدى التزام ديوان المحاسبة الأردني بمعايير المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTOSAI) في ظل أزمة كورونا (Covid-19)، وذلك من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني.

أهمية البحث

تأتي أهمية الدراسة من حداثتها وقلة الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة، وكذلك من النتائج والآثار الاقتصادية السلبية والخسائر التي خلفتها وما زالت أزمة كورونا (Covid-19) على معظم دول العالم، والتي أدت إلى لجوء هذه الدول إلى الاقتراض للإنفاق لمواجهة تداعيات هذه الجائحة، ومن هنا تبرز التحديات التي تواجه ديوان المحاسبة للقيام بدوره بالرقابة على نفقات الدولة للحفاظ على المال العام وبالمقابل التعطيل الذي أقرته الحكومة للحد من انتشار الوباء. وعليه يمكن تقسيم أهمية البحث الى :

أهمية علمية : وتأتي أهمية البحث من خلال حداثته وقلة الدراسات التي تناولت موضوع البحث.

أهمية عملية : تبرز أهمية البحث في الكشف عن مدى التزام ديوان المحاسبة الأردني بمعايير المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTOSAI) في ظل أزمة كورونا (Covid-19)

فرضيات البحث

استند البحث على فرضية هي: أن ديوان المحاسبة الأردني لا يلتزم بمعايير المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTOSAI) في ظل أزمة كورونا (Covid-19). ويمكن صياغة فرضية البحث كما يلي :

HO : لا يلتزم ديوان المحاسبة الأردني بمعايير المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTOSAI) في ظل أزمة كورونا (Covid-19).

منهجية البحث

يُعد هذا البحث من الأبحاث الوصفية التحليلية حيث استخدم الباحث الأسلوب الوصفي لوصف درجة التزام ديوان المحاسبة الأردني بمعايير المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTOSAI) في ظل أزمة كورونا (Covid-19)، إضافة إلى تحليل المتغيرات التي بُني عليه هيكل البحث، فالدراسة ميدانية تم فيها الاعتماد على أسلوب

قائمة الاستقصاء بشكل أساسي، حيث قام الباحث بإعداد هذه القائمة في شكل أسئلة يمكن من خلالها دراسة وتحليل الردود عليها لتحقيق أهداف البحث واختبار فرضيته.

مجتمع البحث وعينته

يتكون مجتمع من جميع مدققي ديوان المحاسبة الأردني العاملين في ديوان المحاسبة الأردني والعاملين في الميدان والبالغ عددهم (٣٥٠) مدقق، حيث تم استثناء المدققين العاملين في المركز الرئيسي والذين يقومون بالوظائف الإدارية، وذلك للإجابة على أسئلة الدراسة، وقد أرسل الباحث رابط الاستبانة والمصممة وفق نماذج قوئل إلى مدير الدراسات والأبحاث في ديوان المحاسبة والذي تولى بدوره إرسالها إلى جميع مدققي ديوان المحاسبة والعاملين بالميدان والبالغ عددهم (٣٥٠) مدقق بالوسائل الإلكترونية المعتمدة في ديوان المحاسبة للتواصل مع الميدان من خلال البريد الإلكتروني الرسمي، وتم توزيع الاستبانات على ما يقارب (٢٠٠) مدقق وتم استرداد (١٦٢) منها بنسبة (٨١%) من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة تم إخضاعها جميعاً للتحليل الإحصائي.

أداة البحث

في ضوء أهداف وفرضية البحث السابق الإشارة إليها، فقد صمم الباحث قائمة الاستقصاء باستخدام نماذج (Google)، بحيث تضمنت مجموعة من الأسئلة والاستفسارات التي تعكس فرضية البحث، وقد استخدم الباحث في صياغة القائمة مقياس ليكرت خماسي النقاط Likert five Scale لتحويل الإجابات الوصفية إلى بيانات كمية يمكن إخضاعها للتحليل الإحصائي اللازم لإثبات مدى صحة أو خطأ فرضية البحث، ويتدرج القياس بين موافق تماماً / موافق / محايد / غير موافق / غير موافق إطلاقاً، باستخدام الأوزان المقابلة وهي ١/٢/٣/٤/٥ على التوالي.

مصادر جمع البيانات

اعتمد الباحث على نوعين من مصادر المعلومات هما المصادر الثانوية، مثل كتب المحاسبة والمواد العلمية والنشرات والدوريات المتخصصة التي تبحث في معايير المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTOSAI) وأزمة كورونا

(Covid-19)، كذلك المصادر الأولية من خلال تصميم استبانة تم التأكد من صدقها وقدرتها على قياس متغيرات البحث، كذلك تم استخراج معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي حيث بلغ (٨٤%) وهي نسبة يعتمد عليها في اعتماد نتائج البحث الحالي.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

قام الباحث بالاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات، حيث استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، كما تم استخدام اختبار (ت) الإحصائي (T-Test) للمقارنات الثنائية في اختبار فرضية الدراسة.

الدراسات السابقة

هدفت دراسة العازمي (2016) Al-Azmi إلى التعرف على مدى التزام ديوان المحاسبة الكويتي بتطبيق المبادئ الأساسية للرقابة المالية (الانتوساي INTOSAI)، وأظهرت النتائج أن هناك التزام من قبل ديوان المحاسبة الكويتي بالشروط الأساسية لإجراء الرقابة المالية وكذلك بالمبادئ المتعلقة بالمفاهيم الأساسية للرقابة وبدرجة متوسطة، كما بينت عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية للمتغيرات الشخصية لمدققي ديوان المحاسبة الكويتي في درجة الالتزام.

هدفت دراسة البرغوثي (٢٠١٨) إلى التعرف على مدى تطبيق ديوان المحاسبة الأردني لمعايير المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (INTOSAI)، توصلت إلى أن الديوان يطبق معايير المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (INTOSAI) بدرجة مرتفعة في جميع المحاور التي تناولتها الدراسة وهي: المتطلبات الأساسية، إجراءات التدقيق، وفحص الأدلة والقرائن الخاصة بمعايير المنظمة الدولية للأجهزة العليا.

هدفت دراسة ميكوسوفا وهورفاتوفا (2018) Mikušová and Horváthová إلى تحديد العناصر الأساسية التي يجب مراعاتها عند تشكيل العملية الكاملة لإدارة الأزمات في المنظمة، وجاءت النتائج أنه يتطلب مقارنة مواقف المديرين أو أصحاب الأعمال، والهدف من ذلك استعادة مصداقية المنظمة للموظفين وبيئتها، وهذا يمكن أن يخلق ظروفًا

للعودة إلى السوق، وأن الخبراء الخارجيين لم يقدم أي منهم وجهة نظر لإدارة الأزمات، ويمكن أن يصبح الأشخاص المسؤولون الذين يصممون عملية إدارة الأزمات المحددة هنا أداة مهمة لبقاء المنظمة.

هدفت دراسة السعيد وعبدالرحيم (٢٠٢٠) Elsayed & Abd Erhim إلى قياس أثر انتشار فيروس كورونا المستجد على قطاعات سوق الأسهم المصري، وهي قطاع تكنولوجيا المعلومات والخدمات والصناعة والإعلام، وذلك من خلال قياس حالات فيروس كورونا الجديدة ووفيات فيروس كورونا الجديدة يومياً، ومقارنتها بالعوائد اليومية لسوق الأسهم المصري، للفترة من ٢٠٢٠/٣/١ - ٢٠٢٠/٥/١٠، وأظهرت النتائج أن عائد سوق الأسهم المصري أظهر حساسية لحالات الإصابات اليومية والوفيات التراكمية أكثر من حالات الإصابات التراكمية أو الوفيات اليومية.

هدفت دراسة توكي وعلي (٢٠٢٠) Tokhy & Ali إلى قياس أثر انتشار فيروس كورونا على أسعار الصرف العملات، وخلصت الدراسة إلى أن هناك أثر إيجابي لحالات فيروس كورونا اليومية على أسعار الصرف للعملات فكما زادت حالات كورونا فيروس اليومية زادت معها أسعار صرف العملات، وتوصلت أيضاً إلى أن هناك أثر إيجابي لمجموع حالات فيروس كورونا على أسعار الصرف فكما زاد مجموع حالات فيروس كورونا زادت معها أسعار الصرف، وتبين أن سعر صرف العملات يظهر حساسية تجاه حالات فيروس كورونا، حيث تم تفسير العلاقة من خلال نموذج معامل التحديد (R 2) .

هدفت دراسة السعيد وعبدالرحيم (٢٠٢٠) Elsayed & Abd Erhim إلى قياس أثر انتشار فيروس كورونا على الأسواق الالكترونية وتمت الدراسة على أكبر خمسة أسواق الكترونية، تم اختيارها بناء على حجم الإيرادات والقيمة السوقية، وذلك من خلال قياس حالات فيروس كورونا الجديدة و "وفيات فيروس كورونا الجديدة" يومياً، وانعكاس الأسواق الالكترونية العالمية من خلال العوائد اليومية لأسهم هذه الأسواق خلال الفترة من ٢٠٢٠/٣/١٥ - ٢٠٢٠/٥/٢٥، وخلصت الدراسة إلى وجود

اثر إيجابي لمعدل الحالات اليومية ومعدل الوفيات اليومية لفيروس كورونا على متوسط العائد اليومي للأسواق الالكترونية.

مميزات البحث

من خلال استعراض الدراسات السابقة خلص الباحث إلى أهمية الدور الذي يقوم به ديوان المحاسبة في أداء مهامه للمحافظة على المال العام، وكذلك إلى أثر جائحة كورونا على اقتصاديات الدول والخسائر التي خلفتها هذه الجائحة في كثير من القطاعات ومنها أسواق رأس المال.

إن ما يميز هذا البحث عن الأبحاث والدراسات السابقة هو أنه تناول مدى التزام ديوان المحاسبة الأردني بمعايير المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTOSAI) في ظل أزمة كورونا (Covid-19)، حيث أن ديوان المحاسبة هو جهة رقابية مستقلة تمارس أعمال الرقابة على القطاع العام وتقوم بدور أساسي في الحفاظ على المال العام.

الإطار النظري

تشكل الأموال العامة للدولة ركيزة أساسية في تنمية المجتمع وتحقيق طموحاته، حيث تقوم الدولة من خلال هذه الأموال بإنجاز مشروعاتها الكبرى وتنفيذ خططها المستقبلية التي تعود بالفائدة على كافة الأفراد على المدى القريب وبشكل مستقبلي أيضاً، وهذا الأمر الذي يحتم على المعنيين وضع هذه الأموال تحت رقابة مالية ومحاسبية وإدارية قادرة على إحكام سيطرتها على طرق وآليات تنفيذ هذه الخطط.

تعد الرقابة المالية إحدى الوظائف الأساسية التي تقوم بها أجهزة الرقابة المختصة، فهي عملية مستمرة بهدف التحقق من أن ما يتحقق أو ما تحقق فعلاً مطابق للمقاييس والغايات التي سبق وأن تقررت، أي أنها مقارنة ما تم إنجازه بما هو محدد سلفاً، سواء كان هذا التحديد في صورة إستراتيجية أم برامج أم خطط، أو أية صيغة يمكن على أساسها إقامة هذا التحديد (أبو هدايف، ٢٠١٤).

تعتبر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات الحكومية أداة من أهم الأدوات الدولية التي تستخدمها الدولة في الرقابة على تنفيذ أعمالها المالية، إذ يتم الاعتماد على ما يقدمه ديوان المحاسبة من التقارير الرقابية والبيانات التي تساعد على تصويب القرارات الحكومية وضبطها، وترشيد إعداد الموازنات الحكومية وصياغة الخطط الطويلة والقصيرة الأجل بعقلانية وموثوقية (الهولي، ٢٠١٨، ص ٣١).

كما توفر رقابة ديوان المحاسبة الحكومية المعلومات المطلوبة للجهات العليا حول مدى انسجام وتوافق العمليات المالية الحكومية مع القوانين الناظمة لها، ومن أجل الحصول على الرقابة الحكومية الفاعلة وتعزيز ممارسته للمهام الرقابية لتحقيق أهدافه الرقابية، فإنه من المهم أن يستند إلى معايير التدقيق والرقابة المتطورة والفاعلة لحماية المال العام والمحافظة عليه، خاصة أن ديوان المحاسبة الأردني عضو في المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (البرغوثي وآخرون، ٢٠١٩)، مما يجعل تقبل الديوان للاعتماد على المبادئ والمعايير الصادرة عن المنظمة في تنفيذ أدائه ومهامه أمراً طبيعياً، لإدراك الديوان للفوائد والمزايا التي يحققها تطبيق هذه المبادئ بما ينعكس إيجاباً على مجمل العملية الرقابية.

معايير المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية (INTOSAI)

يتمثل الهدف من الرقابة على البيانات المالية حسب معايير المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية (INTOSAI) في تعزيز ثقة المستخدمين المستهدفين في البيانات المالية، ويتم ذلك من خلال تعبير المدقق عن رأيه عما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت من جميع جوانبها ذات الأهمية النسبية وفقاً للإطار المعمول به لإعداد التقارير المالية أو ما إذا كانت البيانات المالية تعبر بعدالة من جميع جوانبها ذات الأهمية النسبية أو تقدم صورة صادقة وعادلة، فالرقابة التي تجرى وفقاً لمعايير تستند إلى المبادئ الأساسية للرقابة المالية الصادرة عن منظمة INTOSAI والمتطلبات الأخلاقية المعنية تمكن المدقق من التعبير عن مثل هذا الرأي. وترتكز الرقابة المالية على تحديد مدى عرض المعلومات المالية للهيئة وفقاً

للإطار التنظيمي المعمول به لإعداد التقارير المالية، أما نطاق الرقابة المالية في القطاع العام فقد يحدده تفويض الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بمجموعة من أهداف الرقابة بالإضافة إلى أهداف الرقابة على البيانات المالية المعدة وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية (المبادئ الأساسية للرقابة المالية، المعيار ٢٠٠، ص ٥).

بالإضافة إلى أن معايير المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية تقوم بتمية كوادرات الخبرات بين العاملين بتلك المنظمات وتطوير القدرات التنظيمية. والغرض هو تحقيق أجهزة عليا للرقابة المالية تتسم بالاستقلالية والفعالية التنظيمية والكوادر المهنية المتخصصة والالتزام بضرورة استخدام معايير موثوقة من المراجعة المالية واستخدام المنهجيات السليمة اللازمة لتوفير تحليلات مالية غير منحازة، وموثوقة، وموضوعية ونتائج تدقيق الحسابات لفائدة صناع القرار والمواطنين (Parker, 2011, p:15).

ويرى الباحث أهمية الالتزام بمعايير المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية (INTOSAI) التي تقوم على تعزيز النظم الحاكمة الرشيدة عن طريق تمكين الجهاز الأعلى للرقابة المالية من تدعيم الحكومات المعنية بغرض تحسين أداء تلك الحكومات، وتعزيز الشفافية، وضمان المساءلة، والحفاظ على الموثوقية، ومكافحة الفساد، وتدعيم ثقة الجمهور، وتحقيق التلقي والاستخدام الأمثل والأكثر فعالية للموارد العامة لصالح المواطنين، كذلك تسعى المنظمة إلى تعزيز وتقوية الجهاز الأعلى للرقابة المالية من حيث الثبات والاستقلالية والتخصصات المتعددة، وتشجيع أنظمة الإدارة الجيدة عن طريق توفير والحفاظ على المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية لتطوير وتبني معايير مهنية مناسبة وفعالة.

ما فرضته جائحة كورونا على معايير المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية (INTOSAI)

تعد جائحة كورونا حدثاً صحياً عاماً طارئاً غير مسبوق، وقد صاحبها آثار اقتصادية كبيرة تلقى بظلالها على جميع البلدان المتقدمة والنامية. وإذ تواصل هذه الجائحة اتساعها وتبدي البلدان استجاباتها لها فإن دور الأجهزة العليا للرقابة المالية

والمحاسبة أصبح يُعترف به على أنه أساسي وبالغ الأهمية فيما يتصل بدعم آليات الاستجابة الحكومية من خلال الحفاظ على انضباط الإدارة المالية وضمان الشفافية والمساءلة . وعن تأثير الجائحة على معايير المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية (INTOSAI) يبدو نطاق هذه الأزمة غير مسبوق، ولا توجد معايير قائمة أو حلول جاهزة للاستجابة لها. ويقدم الإصدار (ISSAI 5500) من المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا، التي أعدته المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) (INTOSAI)، توجيهات عامة حول تدقيق المساعدات المتعلقة بالكوارث. ويغطي الإصداران (ISSAIs 5510 و 5520) على التوالي تدقيق ما قبل الكوارث وما بعدها. ويتناول الإصدار (ISSAI 5530) مخاطر الاحتيال والفساد المرتبطة بالمساعدات المتعلقة بالكوارث. وأما الإصدار (ISSAI 5540) فيقدم معلومات جغرافية - مكانية كأداة لتدقيق مرحلتي ما قبل وما بعد الكوارث . كما قدمت المنظمة إصدارات حول ما ينبغي تدقيقه خلال جائحة كورونا .
(<http://www.idi.no/en/covid-19>)

الدور الرقابي لمدقق ديوان المحاسبة

يهدف العمل الرقابي الذي يؤديه المدقق الحكومي إلى الكشف عن الإنحرافات في العمل الذي تقوم به المؤسسات العامة، ومن ثم عمل إجراءات تصحيحية من أجل ضمان تحقيق أهداف الخطة المحددة مسبقاً، وبناءً على ما تقدم فإن عملية الرقابة التي يمارسها مدقق ديوان المحاسبة تمر بالمراحل الآتية:

المرحلة الأولى: تحديد معايير الأداء: وهذه المرحلة تتطلب وجود أهداف واضحة وعملية وبطريقة تسهل القياس، فتحدد الأهداف هو عملية منتظمة تمثل دراسة لحاجات ومشاركة كافة العاملين في المؤسسة وتجاوباً مع الأولويات والحاجات والموارد. إذ يتم وضع معايير الأداء التي تمثل الأداء المطلوب لإتخاذ إجراءات علاجية مناسبة، ومعايير الأداء تكون بالقياس الكمي والنوعي للعمل المطلوب أداءه، ويتم قياس الأداء الفعلي حسب

المعايير المحددة والموضوعة في خطة العمل التي تسعى المؤسسات لتحقيقها (عباس، ٢٠١٧، ص ٦١-٦٤)

المرحلة الثانية: قياس الأداء الفعلي: تتطلب إجراء مسح ميداني وشامل للمؤسسة، من أجل التعرف على سائر العمليات والوقوف على العلاقات التي تربط بين مختلف مراحل العمليات، والتوصل إلى خصائص النشاط الذي تمارسه المؤسسة، وذلك تمهيدا للوصول إلى الإجراءات العلاجية اللازمة، لتلافي القصور في الأداء والعمل على استمرار نجاح المؤسسة في المستقبل، ويتم قياس الأداء الفعلي عادة من خلال استخدام النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية للحصول على البيانات والمعلومات، وهنا يجب توفر أفراد مدربين للقيام بهذه الأعمال مع ضرورة استخدام الأساليب الحديثة، وذلك توخيا لسرعة عرض نتائج قياس الأداء على من يمتلك سلطة التغيير، إذ أن لعامل السرعة أثره في فاعلية النظام الرقابي (الكفراوي، ٢٠١٠، ص ٣٧).

المرحلة الثالثة: اتخاذ الإجراءات التصحيحية: يهدف الإجراء التصحيحي إلى معالجة أسباب الانحراف بالدرجة الأولى ثم إلى إزالة آثاره لذلك يجب أن ينبع هذا الإجراء من صميم السبب (الأسباب) التي أدى على حدوثه. ومن هنا كانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه هو البحث عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء الانحراف وعدم الانحراف بالأعراض. لذلك يجب عدم الاكتفاء باتخاذ الإجراء التصحيحي والتوقف عند ذلك بل يجب متابعة هذا الإجراء للتأكد من صلاحيته في التطبيق العملي والاستفادة من التغذية الراجعة (ردود الفعل) عند تطبيقه أن حدثت نفس المشكلة في المستقبل (الكفراوي، ٢٠١٠، ص ٣٨).

ويرى الباحث أن الرقابة التي يقوم بها المدقق الحكومي تعني تقييم أداء المؤسسات طبقاً لأهداف ومعايير محددة مقدماً، تمهيداً لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة بما يضمن تطابق الأداء مع ما هو مخطط له، فهي عملية يتم من خلالها فحص وتحليل سياسات الإدارة عن طريق مجموعة من الإجراءات والوسائل المناسبة في كشف الانحرافات، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتصحيح أولاً بأول، ورصد المظاهر

الإيجابية في الأداء والسعي إلى تعميمها، وترسيخ السبل التي ساهمت في إيجادها بما يحقق رقابة وتحسين الكفاءة والفعالية التي تنفذ بها.

ديوان المحاسبة الأردني

يعتبر ديوان المحاسبة الأردني هيئة مستقلة تابعة للسلطة التشريعية والجهة الحكومية الخارجية الوحيدة المسؤولة عن تدقيق ومراجعة كافة أنشطة وعمليات الوحدات الإدارية الحكومية المتمثلة في تحقيق الإيرادات وفق التشريعات النافذة وصرف النفقات المرصودة في الموازنة على شكل اعتمادات مالية للوزارات والمؤسسات الحكومية، وهو ملحقاً بمجلس الأمة.

وأشارت المادة (٥) من قانون ديوان المحاسبة، إلى أنه يجري تعيين رئيس ديوان المحاسبة بإرادة ملكية سامية، بناء على تنسيب مجلس الوزراء وليس مجلس النواب، وبموجب المادة ١١٩ من الدستور يُقدم رئيس ديوان المحاسبة تقريراً سنوياً لمجلس النواب عن الجهات الخاضعة لرقابته يتضمن آراءه وملحوظاته وبيان المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها وذلك في بدء كل دورة عادية وكلما طلب مجلس النواب منه ذلك يرسل رئيس الديوان نسخاً من تقاريره إلى دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير المالية، ويتولى ديوان المحاسبة المهام التالية: (قانون ديوان المحاسبة وتعديلاته رقم ٢٨، لسنة ١٩٥٢)

١- مراقبة واردات الدولة ونفقاتها وحساب الأمانات والسلفات والقروض والتسويات والمستودعات على الوجه المبين في القانون والتأكد من صحة المستندات والوثائق المقدمة للصرف والتثبت من عدم تجاوز المخصصات المرصودة في الميزانية.

٢- تقديم المشورة في المجالات المحاسبية للجهات الخاضعة لرقابة الديوان والتأكد من صحة تحقيق الضرائب والرسوم والعوائد المختلفة من ناحية تحصيل الواردات على اختلاف أنواعها.

٣- الرقابة على الأموال العامة للتأكد من سلامة إنفاقها بصورة قانونية وفاعلة وإنها صرفت في الأغراض المخصصة لها وإن صرفها تم وفقاً للقوانين والأنظمة.

٤- التأكد من سلامة تطبيق التشريعات البيئية المعمول بها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، والتثبت من أن القرارات والإجراءات الإدارية في الجهات الخاضعة لرقابة الديوان تتم وفقاً للتشريعات النافذة.

يعتبر ديوان المحاسبة دائرة مراقبة وتدقيق مستقلة، بموجب قانون ديوان المحاسبة وتشمل الرقابة التي يقوم بها الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة، والمجالس البلدية والقروية ومجالس الخدمات المشتركة، وأي جهة يقرر مجلس الوزراء تكليف ديوان المحاسبة بتدقيق حساباتها، كما يمارس رقابته على تنفيذ الموازنة وفقاً لنص المادتين (٨ و ٩) من قانون ديوان المحاسبة رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٢م وفقاً لما يلي:

أولاً: يكون ديوان المحاسبة فيما يتعلق بالإيرادات مسؤولاً عن: التدقيق في تحقيقات الضرائب والرسوم والعوائد المختلفة للتأكد من أن تقديرها وتحقيقها قد تمتا وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها، كما يشمل التدقيق في تحصيلات الإيرادات على اختلاف أنواعها للتأكد من أن التحصيل يجري في أوقاته المعينة وفقاً للقوانين والأنظمة المتعلقة بها ومن أن قانون جباية الأموال الأميرية قد جرى تطبيقه على المكلفين الذين تخلفوا عن الدفع ومن أن التحصيلات قد دفعت لصندوق الخزينة وقيدت في الفصول والمواد المخصصة لها في الموازنة العامة، إضافة إلى التدقيق في معاملات شطب الإيرادات والإعفاء منها للتأكد من عدم إجراء شطب وإعفاء في غير الحالات والأصول المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المعمول بها (قانون ديوان المحاسبة وتعديلاته رقم ٢٨، لسنة ١٩٥٢)

ثانياً: يكون ديوان المحاسبة فيما يتعلق بالنفقات مسؤولاً عن: التدقيق في النفقات للتأكد من صرفها للأغراض التي خصصت لها ومن أن الصرف قد تم وفقاً للقوانين والأنظمة، والتدقيق في المستندات والوثائق المقدمة تأييداً للصرف للتأكد من صحتها ومن مطابقة قيمها لما هو مثبت في القيود، كذلك التأكد من أن إصدار أوامر الصرف تم حسب الأصول الصحيحة ومن قبل الجهات المختصة، والتأكد من أن النفقات قيدت في الفصول والمواد المخصصة لها في الميزانية العامة، والتأكد من عدم تجاوز

المخصصات المرصودة في الموازنة إلا بعد الترخيص بذلك من الجهات المختصة.
(قانون ديوان المحاسبة وتعديلاته رقم ٢٨، لسنة ١٩٥٢)

ثالثاً: تدقيق المعاملات المالية السابقة واللاحقة: حيث يقوم موظفو ديوان المحاسبة بتدقيق المعاملات المالية قبل وبعد الصرف بالإضافة إلى التأكد من قيدها في الفصول والمواد المخصصة لها في الموازنة العامة، لكي يتمكن موظفو ديوان المحاسبة من القيام بواجباتهم فقد منحهم قانون ديوان المحاسبة حق الاضطلاع على جميع الوثائق والمستندات المتعلقة بالأمر المالية واللوازم بالإضافة إلى أية سجلات أو أوراق أو تقارير يعتقد موظف الديوان أن الاضطلاع عليها مفيد في قيامه بواجبه، كما يفرض القانون العقوبات على كل شخص يمنع موظف ديوان المحاسبة من إجراء التدقيق.
(قانون ديوان المحاسبة وتعديلاته رقم ٢٨، لسنة ١٩٥٢).

ويتضح للباحث بأن حدود رقابة ديوان المحاسبة تشمل كافة أنشطة أجهزة الدولة ومؤسساتها، وتحديدًا الدور المذكور سابقاً والمتمثل في دور ديوان المحاسبة الأردني، حيث يبسط الديوان رقابته المالية على جميع الدوائر والوزارات والمؤسسات الحكومية في الأردن، وتشمل هذه الرقابة المؤسسات العامة الرسمية سواء كانت موازنتها مستقلة أو ملحقة بالموازنة العامة للدولة، من حيث إيراداتها ومصروفاتها، كما يُلزم ديوان المحاسبة الجهات الخاضعة لرقابته بتقديم البيانات المالية للسنة المنتهية خلال مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ انتهاء تلك السنة.

الدراسة الميدانية

اعتمد الباحث في هذه الدراسة الميدانية على أسلوب قائمة الاستقصاء بشكل أساسي، حيث قام الباحث بإعداد هذه القائمة في شكل أسئلة يمكن من خلالها دراسة وتحليل الردود عليها تحقيق أهداف البحث واختبار فرضيته.

تشكل مجتمع البحث من ديوان المحاسبة الأردني، أما العينة فتكونت من (١٦٢) مدقق يعملون في الديوان، اعتمد الباحث على نوعين من مصادر المعلومات هما المصادر الثانوية والمصادر الأولية. وتم استخدام المتوسطات الحسابية والانحراف

المعياري واختبار (ت) الإحصائي (T-Test) للمقارنات الثنائية في اختبار فرضية البحث.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

أولاً: تم إيجاد الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمدى التزام ديوان المحاسبة الأردني بمعايير المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTOSAI) في ظل أزمة كورونا (Covid-19)، والجدول الآتي يبين ذلك:

الجدول (١)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لدى التزام ديوان المحاسبة الأردني بمعايير المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTOSAI) في ظل أزمة كورونا (Covid-19)

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى الالتزام
١	يتم التخطيط لعملية التدقيق مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات التي فرضتها أزمة كورونا (Covid-19)	3.799	.7809	٦	مرتفع
٢	يتم الرجوع إلى المعايير الدولية المتوفرة في حال غياب المعايير المحلية في نطاق التدقيق أثناء أزمة كورونا (Covid-19)	3.771	.8685	٨	مرتفع
٣	يتم نشر أدلة التدقيق والمنهجيات والإرشادات من أجل بناء قدرات فعالة لعملية التدقيق أثناء أزمة كورونا (Covid-19)	3.668	.8765	١٧	متوسط
٤	يتم استقطاب المختصين في المواضيع التي لا يتوفر فيها كفاءات داخلية أثناء أزمة كورونا (Covid-19)	3.761	.8518	١٠	مرتفع
٥	فرضت أزمة كورونا (Covid-19) إشراك مدقق ديوان المحاسبة في الندوات وورش العمل والدورات التدريبية والمؤتمرات عن بعد	٣.642	.8211	19	متوسط
٦	أزمة كورونا (Covid-19) من أجل تحسين نوعية وجودة عمليات التدقيق وتقييمها بشكل أفضل يتم إشراك مختلف الجهات المعنية مثل، المؤسسات الأكاديمية والمهنية في عملية التدقيق	3.732	.8366	١١	مرتفع

متوسط	١٦	.8457	3.669	يستخدم ديوان المحاسبة آلية فعالة لتقدير وتحفيز لمدقي الديوان في ظل أزمة كورونا (Covid-19)	٧
مرتفع	٢	.7995	3.838	يتم تحقيق ضمان الجودة من خلال عملية مراجعة النظر والتي يمكن أن تكون آلية داخلية أو بالتعاون مع الأجهزة الرقابية الأخرى في ظل أزمة كورونا (Covid-19)	٨
متوسط	٢١	.8364	3.549	يتمتع رئيس ديوان المحاسبة باستقلالية تشمل موازنة الديوان، واختيار الموضوعات الخاضعة للتدقيق وخطه تدقيق الحسابات ونطاق التدقيق وتعيين وإنهاء تعاقد الموظفين في ظل أزمة كورونا (Covid-19)	٩
مرتفع	١٢	.8412	3.724	يتم صياغة وتحديث التشريعات، فيما يتعلق بديوان المحاسبة، مع السلطة التشريعية في ظل أزمة كورونا (Covid-19)	١٠
متوسط	20	.7813	3.606	يوجد في ديوان المحاسبة مكتب للعلاقات العامة يتخصص في التعامل مع وسائل الإعلام والجمهور في ظل أزمة كورونا (Covid-19)	١١
مرتفع	٥	.7755	3.808	يتم نشر الجلسات المتعلقة بمناقشة تقرير ديوان المحاسبة مع اللجان المختصة في السلطة التشريعية في ظل أزمة كورونا (Covid-19)	١٢
مرتفع	٣	.7041	3.837	يتم تقديم التقرير والمناقشة من قبل السلطة التشريعية بوقت زمني محدد مع إشارة واضحة حول الإجراءات التصحيحية المتخذة وتحديد أسباب عدم الامتثال في ظل أزمة كورونا (Covid-19)	١٣
مرتفع	١٥	.7989	3.690	يتم تقديم تقارير ديوان المحاسبة مباشرة إلى مجلس النواب في ظل أزمة كورونا (Covid-19)	١٤
متوسط	18	.7353	3.663	يحرص ديوان المحاسبة على أن تكون تقارير التدقيق سهلة الفهم للسلطة التشريعية أثناء أزمة كورونا (Covid-19)	١٥

مرتفع	٤	.8634	3.8٢5	يتم نشر ملخصات لتقارير ديوان المحاسبة يسهل فهمها في ظل أزمة كورونا (Covid-19) (19)	١٦
مرتفع	٩	.7804	3.766	تدعم الإدارة العليا لديوان المحاسبة استخدام تكنولوجيا المعلومات في أعمال الديوان في ظل أزمة كورونا (Covid-19)	١٧
مرتفع	١	.8210	3.848	يحق لمدقق ديوان المحاسبة الوصول للمعلومات والسجلات، بأي وقت بما فيها المعلومات الإلكترونية في ظل أزمة كورونا (Covid-19)	١٨
مرتفع	١٤	.7696	3.702	يستطيع مدققي ديوان المحاسبة التدقيق في بيئة رقمية في ظل أزمة كورونا (Covid-19)	١٩
مرتفع	٧	.8215	3.785	يتم تنظيم موازنة كافية ومتاحة لتوجيه مبادرات تكنولوجيا المعلومات في ظل أزمة كورونا (Covid-19)	٢٠
مرتفع	١٣	.7627	3.723	يستخدم مدقق ديوان المحاسبة أوراق العمل الإلكترونية كلما أمكن ذلك في ظل أزمة كورونا (Covid-19)	٢١
		مرتفع	٣,٧٣٣	مدى التزام ديوان المحاسبة الأردني بمعايير المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTOSAI) في ظل أزمة كورونا (Covid-19) (19)	

يتبين من البيانات الواردة في الجدول السابق (١) أن الوسط الحسابي لمدى التزام ديوان المحاسبة الأردني بمعايير المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTOSAI) في ظل أزمة كورونا (Covid-19) كان بمستوى مرتفع من الالتزام وبلغ (٣,٧٣٣)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.549-3.848)، وقد جاءت في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على " يحق لمدقق ديوان المحاسبة الوصول للمعلومات والسجلات، بأي وقت بما فيها المعلومات الإلكترونية في ظل

أزمة كورونا (Covid-19) وبمستوى مرتفع من الالتزام، في جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على " يتمتع رئيس ديوان المحاسبة باستقلالية تشمل موازنة الديوان، واختيار الموضوعات الخاضعة للتدقيق وخطة تدقيق الحسابات ونطاق التدقيق وتعيين وإنهاء تعاقد الموظفين في ظل أزمة كورونا (Covid-19) وبمستوى متوسط من الالتزام.

ثانياً: تم اختبار الفرضية ونصها: أن ديوان المحاسبة الأردني لا يلتزم بمعايير المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTOSAI) في ظل أزمة كورونا (Covid-19). ولاختبار الفرضية تم استخدام (One Sample t. test) للمقارنات الثنائية وعند مستوى دلالة (٠,٠٥) فإن الجدول (٢) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول رقم (٢): اختبار One Sample t. test لمدى التزام ديوان المحاسبة الأردني بمعايير المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTOSAI) في ظل أزمة كورونا (Covid-19)

المتغير	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	مستوى الدلالة Si g	نتيجة الفرضية العدمية
مدى التزام ديوان المحاسبة الأردني بمعايير المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTOSAI) في ظل أزمة كورونا (Covid-19)	١٣,٥١١	١,٦٧٣	٠,٠٠٠	رفض الفرضية العدمية

يتبين من البيانات الواردة في الجدول (٢) أن قيمة t المحسوبة بلغت (١٣,٥١١) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١,٦٧٣)، كما أن مستوى الدلالة بلغ ٠,٠٠٠ وهذه القيمة أقل من ٠,٠٥، لذلك تم رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة التي تقول " أن ديوان المحاسبة الأردني يلتزم بمعايير المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTOSAI) في ظل أزمة كورونا (Covid-19). " ويؤكد ذلك قيمة Sig. المعنوية والتي تساوي (٠,٠٠٠).

النتائج

أظهرت النتائج :

- ١- أن ديوان المحاسبة الأردني يلتزم بمعايير المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTOSAI) في ظل أزمة كورونا (Covid-19) وبمستوى مرتفع.
- ٢- تبين أنه يحق لمدقق ديوان المحاسبة الوصول للمعلومات والسجلات، بأي وقت بما فيها المعلومات الالكترونية في ظل أزمة كورونا (Covid-19).
- ٣- يتم تحقيق ضمان الجودة من خلال عملية مراجعة النظير والتي يمكن أن تكون آلية داخلية أو بالتعاون مع الأجهزة الرقابية الأخرى في ظل أزمة كورونا (Covid-19).
- ٤- تبين أيضا انه يتم تقديم التقرير والمناقشة من قبل السلطة التشريعية بوقت زمني محدد مع إشارة واضحة حول الإجراءات التصحيحية المتخذة وتحديد أسباب عدم الامتثال في ظل أزمة كورونا (Covid-19).
- ٥- أشارت النتائج إلى انه يتم نشر ملخصات لتقارير ديوان المحاسبة يسهل فهمها في ظل أزمة كورونا (Covid-19).
- ٦- ويتم أيضا نشر الجلسات المتعلقة بمناقشة تقرير ديوان المحاسبة مع اللجان المختصة في السلطة التشريعية في ظل أزمة كورونا (Covid-19).

التوصيات

يوصي الباحث بما يلي:

- ١- ضرورة منح رئيس ديوان المحاسبة الاستقلالية فيما يتعلق بموازنة الديوان، واختيار الموضوعات الخاضعة للتدقيق وخطة تدقيق الحسابات ونطاق التدقيق وتعيين وإنهاء تعاقد الموظفين في ظل أزمة كورونا (Covid-19).
- ٢- العمل على انشاء مكتب للعلاقات العامة في ديوان المحاسبة يكون متخصص في التعامل مع وسائل الإعلام والجمهور في ظل أزمة كورونا (Covid-19).
- ٣- إشراك مدقق ديوان المحاسبة في الندوات وورش العمل والدورات التدريبية والمؤتمرات عن بعد في ظل انتشار أزمة كورونا (Covid-19).

- ٤- التأكيد على ديوان المحاسبة بأهمية أن تكون تقارير التدقيق سهلة الفهم للسلطة التشريعية أثناء أزمة كورونا (Covid-19).
- ٥- العمل على نشر أدلة التدقيق والمنهجيات والإرشادات من أجل بناء قدرات فعالة لعملية التدقيق أثناء أزمة كورونا (Covid-19).
- ٦- قيام ديوان المحاسبة باستخدام آليات فعالة لتقدير وتحفيز مدقي الديوان في ظل أزمة كورونا (Covid-19).
- ٧- ضرورة قيام ديوان المحاسبة بتقديم تقارير الصادرة عنه مباشرة إلى مجلس النواب في ظل أزمة كورونا (Covid-19).

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- أبو هذاف، ماجد (٢٠١٤)، تقويم وتطوير الأداء الرقابي لديوان الرقابة المالية والإدارية: دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- البرغوثي، سمير، وشحادة، عبد الرزاق، والقطيش، عطالله، والردايدة، مراد، (٢٠١٩)، المحاسبة الحكومية، دار زمزم للنشر والتوزيع، عمان.
- البرغوثي، نها محمود مصطفى، (٢٠١٨)، مدى تطبيق ديوان المحاسبة الأردني لمعايير المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- بني عبدالرحمن، قتيبة، (2019)، واقع إدارة الأزمات في مؤسسات التعليم العالي الأردنية: دراسة ميدانية على جامعة البلقاء التطبيقية، رسالة ماجستير، كلية العلوم التربوية، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، الأردن.
- خلاط، صالح ميلود، وميرة، عبد الحفيظ فرح، (٢٠١٤). " مدى إمكانية تطبيق إجراءات رقابة الأداء وفقا لمتطلبات معيار منظمة INTOSAI رقم (٣١٠٠) من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة في ليبيا"، مجلة العلوم الاقتصادية

والسياسية، الجامعة الاسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا، المجلد ١، العدد ٣، ص ٣٤-٥١.

دستور المملكة الأردنية الهاشمية الصادر عام ١٩٥٢ وتعديلاته.
ديوان المحاسبة الأردني. (٢٠١٥). معلومات حول الديوان: نشأة الديوان.
<http://www.audit-bureau.gov.jo/ar/about-bureau/history>

عباس، علي، (٢٠١١)، "الرقابة الإدارية في منظمات الأعمال"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الكفراوي، عوف، (٢٠١٠)، معايير الأداء في القطاع الحكومي، الإسكندرية: مطبعة الانتصار للنشر والتوزيع.

المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://www.INTOSAI.org>.

محسن، منتهى، (2019)، إدارة الأزمات لعمداء الكليات في الجامعة المستنصرية وعلاقتها باتخاذ القرار الفعال. مجلة الدراسات الاجتماعية. ١ (٣٤) ٥٤٨-٥١٥.

الهلولي، سعود، (٢٠١٠)، الرقابة المالية في القطاع الحكومي، مجلة الإدارة العامة، المجلد الرابع، العدد التاسع والخمسون، الرياض، السعودية، ص ٣٢-٥٦.

المراجع باللغة الانجليزية

Alasmari A., O. (2019), A review of the challenges of the crisis management during the cyber attacks, **Journal of Contemporary Scientific Research**, (ISSN), (Online) 2209-0142) Volume 2 Issue 7 1 July 2018 Issue | www.jcsronline.com.

Al-Azmi, A., H., (2016), **The Extent Of Compliance Of Kuwaiti Audit Bureau with The Basic Financial Control Principles Of (INTOSAI)**. Master's Thesis, Deanship

- of Postgraduate Studies, Al al-Bayt University, Mafrq, Jordan.
- Elsayed, A., & Abd Erhim, M., (2020), The Effect Of COVID-19 Spread On Egyptian Stock Market Sectors", **Article in SSRN Electronic Journal**, Available at:<https://ssrn.com/abstract=3608734>.
- Elsayed, A., & Abd Erhim, M., (2020), The Effect of COVID-19 Spread on the e-commerce market: The case of the 5 largest e-commerce companies in the world", **Research Gate**, <https://www.researchgate.net/publication/343123992>.
- Mikušová, M., & Horváthová P., (2018), Prepared for a crisis? Basic elements of crisis management in an organization, **Economic Research-Ekonomika Istraživanja**, ISSN: 1331-677X (Print) 1848-9664 (Online) **Journal homepage:** <https://www.tandfonline.com/loi/rero20>.
- Parker, X. L, (2011), An e-Risk Primer, Altamonte Springs, FL: **The Institute of Internal Auditors Research Foundation**, vol. 67, p: 783-801.
- Rensburg, A., Conradie, D. P. & Dondolo, H. B. (2017), The use of the situational crisis communication theory to study crisis response strategies at a university of technology, <https://dx.doi.org/10.18820/24150525/Comm.v22.5>, ISSN 2415-0525 (Online), *Communitas* 2017 22: 62-74© UFS.
- Tokhy, A., & Ali, M., (2020), The Effect of Corona virus Spread on exchange rate (An applied study)", **Research Gate**, <https://www.researchgate.net/publication/342084322>